مـــــــــركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

الحضور الصيني في العراق: استراتيجية النفط وتنمية العلاقات

المصدر: المؤسسة الهولندية للعلاقات الدولية، "كلينجيندیل".

الكتاب: انكرد هوفر واخرون، نشر بتاريخ 12 شباط 2025

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

الحضور الصيني في العراق: استراتيجية النفط وتنمية العلاقات

المصدر: المؤسسة الهولندية للعلاقات الدولية، "كلينجيندايل".

الكتاب: انكرد هوفر واخرون، نشر بتاريخ 12 شباط 2025[1].

إن الهدف الرئيس لإنخراط الصين في العراق هو ضمان تدفق موثوق من النفط، ممّا يساعد على تنويع واردات بكين دون الإعتماد بشكل كامل على بغداد. من هذا المنظور، هناك إمكانيات كبيرة لتوسيع حصة الواردات النفطية الصينية الحالية، التي تبلغ حوالي 10% من مجموع الواردات.

اليوم، يُنتج ما بين نصف وثلثي النفط العراقي من الحقول التي تشارك فيها الشركات الصينية كمستثمرين أو منتجين أو في أدوار خدمية. وعلى الرغم من هيمنة الصين على هذا القطاع، لا تزال بديلاً قابلاً للإستبدال كمشتري للنفط العراقي بسبب الطبيعة قصيرة الأجل في تجارة النفط.

من المُلاحظ أن النخب السياسية في العراق ستحتاج بشكل متزايد إلى الإستثمارات الصينية للحفاظ على مستويات الإنتاج الحالية، والتي تدعم تدفقات الإيرادات الضرورية لإستقرار العراق السياسي والإجتماعي. ومع ذلك، على عكس ما قد يعتقده البعض، لا يبدو أن هناك استراتيجية جيوسياسية واسعة وراء وجود الصين في قطاع النفط العراقي، كما أن تنامي مستوى صادرات النفط العراقية إلى الصين لا يأتي على حساب الولايات المتحدة.

تحافظ الصين على علاقات دبلوماسية قوية مع العراق، بالتوازي مع بصمتها الاقتصادية الكبيرة، رغم أن هذا الوجود لا يشكِّل أهمية كبيرة من منظور أمني.

ومع ذلك، تعمل الصين على بناء منصات دبلوماسية وأمنية، مثل مبادرة الأمن العالمي (GSI) ومنتدى التعاون بين الصين والدول العربية(CASCF)، مما قد يعزّز مكانتها الدبلوماسية والأمنية على المدى المتوسط. في الوقت نفسه، تسعى الصين إلى توسيع قوتها الناعمة بين النُخب والسكان في العراق من خلال مشاريع تتصل بمبادرة الحزام والطريق (BRI) وتمويلها، بالإضافة إلى صفقات اقتصادية أخرى وخطاب مناهض للسياسة الأميركية.

[1]China in IraqOil. More oil. And not the United States.https://www.clingendael.org/sites/default/files/2025-01/Clingendael_PolicyBrief_China_in_Iraq_0.pdf

النُخب الحاكمة في العراق، المؤتلفة ضمن الإطار التنسيقي الشيعي، تعتبر الصين شريكاً مُرحباً به، خاصة في ظل الطفرة الاقتصادية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط والإستقرار النسبي. يُمكن تفسير جاذبية الصين للنخب السياسية في العراق من خلال ثلاثة عوامل رئيسية:

أولاً: سياسة الصين الخارجية تُعتبر أقل تدخلاً وأكثر احتراماً وقابلية للتنبؤ مقارنةً بالسياسة الأمريكية.

ثانياً: وجود الصين من شأنه تنويع مجموعة شركاء بغداد الدوليين. ثالثاً: إن صفقاتها الاقتصادية تتيح فرصاً مفيدة للطرفيّن بشروط عراقية.

بعبارةٍ أخرى، تتماشى نوايا الصين في العراق بشكل جيد مع جهود بغداد لموازنة علاقاتها مع الولايات المتحدة وإيران ودول أخرى.

يُعد هدف الصين الرئيس في العراق هو ضمان إمدادات معتبرة من النفط تعمل على تنويع واردات بكين من الطاقة دون ان يجعلها ذلك تعتمد كلياً على بغداد .

الصين لها بصمة اقتصادية كبيرة في العراق (50 – إلى 67% من إنتاج النفط العراقي من الحقول تشارك فيها شركات صينية كمستثمرين أو منتجين) ولها علاقات دبلوماسية قوية ولكنها تُمثل أهمية هامشية من المنظور الأمني بالنسبة الى العراق.

ان مشاركة الصين في العراق تركّز على قطاع النفط في البلاد في حين تتوسع تدريجياً في القطاع غير النفطي وخاصةً في البنية التحتية والمياه والكهرباء. في الوقت ذاته تسعى الصين لتوظيف قوتها الناعمة التي تركّز على تعزيز رؤية الصين للعالم، كما انها تقوم بأنشطة اجتماعية وثقافية في العراق .

وفقاً للمنظور الأمني فإن أهمية الصين في العراق تُعتبر هامشية أو غير موجودة، فليس للصين وجود عسكري في البلاد، وتشارك فقط في تعاون أمني محدود للغاية يركّز على بيع الأسلحة .

الصين ليس لها موقف بشأن الصراعات المسلحة الداخلية في العراق، أو الصراع الإقليمي بين إيران التي تقود محور المقاومة وإسرائيل والولايات المتحدة، على الرغم من أن مصالحها الاقتصادية ومعاملاتها في العراق تأتي بالنفع بشكل غير مباشر على عدد من الجماعات المسلحة المرتبطة بإيران.

ووفقاً للمنظور الاقتصادي فإن الصين تُعتبر دولة مهمة على المدى القريب بالنسبة إلى العراق لسببيّن اساسييّن، أولهما أن الحكومة الصينية تشتري ما لايقل عن ثلث صادرات النفط العراقية وهذا يجعل الصين مصدراً رئيسياً للإيرادات التي تحافظ على استقرار التوافقات السياسية والعقد الإجتماعي في العراق.

هذا الحضور الإقتصادي لا يمنح الصين قدراً كبيراً من النفوذ لأن سوق النفط العالمية تعمل على أساس الأسعار الفورية والعقود قصيرة الأجل، ومع ذلك إذا زادت صادرات النفط العراقية إلى الصين بشكل أكبر فإن أي انقطاع في الأعمال التجارية قد يؤدي إلى انقطاع مؤقت في تدفقات الإيرادات مع عواقب مالية مزعزعة للإستقرار في العراق .

السبب الثاني الأكثر أهمية هو ان البنية التحتية لقطاع النفط في العراق مُتهالكة وتتطلب صيانة كبيرة في المستقبل القريب للحفاظ على نفس مستوى الإنتاج، وهذا مهم لأن الإيرادات المستمدة من صادرات النفط العراقية تمثل نحو 85 % من ميزانية العراق والتي تُشكّل بدورها مصدراً أساسياً للإستقرار السياسي والاجتماعي.

حالياً تشارك الشركات الصينية بنسبة نصف إلى ثلثي إنتاج النفط العراقي كمستثمرين أو منتجين أو مُقدمي خدمات.

إن استمرار استثمار الصين والاستكشافات النفطية الى جانب أعمال الصيانة لقطاع الطاقة سيكون ضرورياً للحفاظ على إنتاج النفط العراقي حتى لو تطلّب ذلك تقنيات لا تمتلكها الشركات الصينية.

مع تنامي بصمة الصين في صناعة النفط العراقية فإن الحكومة العراقية تُخاطر بأن تصبح أكثر اعتماداً على بكين ممّا قد يمنح الصين نفوذاً في العراق بشكل أكبر، أخذاً بعين الإعتبار أن

العراق يتطلع إلى المستثمرين الصينيين لتلبية خططه الطموحة في رفع مستوى الإنتاج النفطي .

في الأجل الطويل قد تكتسب الصين أهمية أكبر من خلال توسيع المنصات الدبلوماسية والأمنية والتي يتم الإكتتاب عليها من خلال الصفقات الاقتصادية التي تبدو جذابة الى العراق خصوصاً وانها تتصل بالخطاب المُنتقد للولايات المتحدة.

كما يمكن للصين أن تسرّع عملية الهيمنة في العراق من خلال المشاركة المباشرة في طريق التنمية. وهنا يُمكن ان تقوم الصين بالتوسط بنجاح في إبرام إتفاق بين تركيا والعراق والكويت.

لكن مع ذلك، فإن قيود تطوير علاقات العراق مع الصين تكمن في الجانب العراقي ، لأن استقرار العراق اليوم مُهدد بشكل أساسي من ثلاثة أمور ، أولها هشاشة المؤسسات، وثانيها انتشار الجماعات المسلحة وثالثها امكانية ظهور "داعش" جديد أو أشكال أخرى من الإرهاب والتطرف العنيف في العراق .

هذه الأمور الثلاث التي ، تشكّل أساس صراعات النخب السياسية في العراق، لن تجعل الصين تذهب بعيداً لتكوين علاقات عميقة مع العراق.

أزاء ذلك من المُرجح ان تبقى العلاقات الصينية العراقية في المدى المنظور عند مستواها الحالي من الشراكة الإستراتيجية المُوجهة اقتصادياً لبعض الوقت.

***